الآثار السّياسيّة والاقتصادية والاجتماعيّة والعلمية للحملة الفرنسية على مصر "نابليون نموذجاً ١٧٩٨- ١٧٩٩م"

د . نصر عبدالرزاق قرحاني
أستاذ بكلية الآداب والعلوم الإنسانية – الجامعة اللبنانية

الاتجاه نحو مصر:

كان لتقارير وكتابات رجال السياسة الفرنسيين الذين خدموا في القسطنطينية أو القاهرة، ثم أولئك الرحالين الذين زاروا مصر أكبر الأثر في كشف القناع عن حالة الإمبراطورية العثمانية من جهة، وتوجيه أنظار مواطنيهم إلى مصر إحدى ولايات هذه الإمبراطورية من جهة أخرى، وقد أقبل القوم على دراسة هذه التقارير وقراءة هذه الكتب بشغف عظيم عندما تجددت الرغبة في الاستعمار.

وكانت تقارير (**سانت برست**) **Saint Priest** سفير فرنسا في القسطنطينية (١٧٦٨-١٧٨٤)، و(جان بابتيست مور) **Gean Bapteste Mure** قنصلها في مصر وقتئذ، ثم كتابات الرحالين الثلاث البارون دي توت **Tott**، وسفاري **Savary**، وفولني **Volney**، الذين ظهرت كتبهم وأسفارهم بين عامي (١٧٨٤-١٧٨٨) أهم ما عنى الفرنسيون بدراسته في السنوات القليلة التي سبقت مباشرة مجيئ الحملة الفرنسية إلى مصر.

واعتقد سانت بريست أن فرنسا لن تلقي صعوبة ما إذا هي حاولت الاستيلاء على هذه البلاد؛ لأن الاسكندرية مدينة"مفتوحة"، ولا وسائل للدفاع عنها، كما أن حكومة مصر لا قدرة لها على الدفاع؛ بسبب ضعفها والفوضى المنتشرة بها، وعلى ذلك، فإن الاستيلاء على مصر أمر لا مفر منه لخدمة المصالح الفرنسية إذا بات مقررًا انهيار السلطنة العثمانية(١).

وأوضح (مور) مقدار ما تجنيه فرنسا من فوائد محققة إذا هي أقدمت على ضم مصر إليها فقال:" إن استغلال موارد البلاد سوف يفيد التجارة والصناعة الفرنسية فائدة كبيرة[٢]. على أن تمسك الحكومة الفرنسية بسياسة المحافظة على السلطنة

العثمانية، لم يكن معناه أن الفرنسيين قد تخلوا نهائيًّا عن فكرة الاستعاضة عما فقدوه من أملاكهم في "الغرب"، بإنشاء مستعمرات جديدة في "الشرق" عامة ومصر خاصة. فقد ظل الكتّاب والمفبركون والرحّالة الذين درسوا المسألة الاستعمارية، أو زاروا مصر في السنوات التي سبقت انفجار بركان الثورة الفرنسية، يوضحون الأخطار العظيمة التي ظلت تهدد بزوال البقية الباقية من المستعمرات الفرنسية القليلة في جزر الهند الغربية من جهة، ويشيرون إلى مصر، على أنها الميدان الذي تستطيع فرنسا أن تجد فيه حاجاتها التي كانت تستمدها من جزر الانتيل.

واعتقد دي توت أن احتلال مصر يكفي لتعويض فرنسا عن كل خسارة قد تصاب بها إذا قدر لها أن تفقد جميع مراكز تجارتها في أماكن أخرى. وعقد (دي توت) موازنة بين مزايا امتلاك كزيت والاستيلاء على مصر، فخلص من هذه الموازنة إلى أن مصر مستعمرة مثالية لخصوبة أرضها وصلاح مناخها لإقامة المستعمرين الفرنسيين. فكان القرار الأخير الاتجاه نحو مصر[٣].

ما أن وطئت قدما نابليون أرض مصر واستقر مع جيشه في القاهرة، حتى تفتحت مرامي حلمه الكبير، منذ ما رأى النيل الخالد بمياهه الزاخرة، ورأى أبا الهول يربض أمام الأهرام، ويطلق نظراته في الأفقين! القريب والبعيد، كأنه الزمام تجمد واختصر الأحقاب في المكان الذي سقى مصر وما يليها، ولم يعد همّ الفتح عند القائد الفرنسي مقصورًا على محط البصر، بل تعدّاه إلى مرامي البصيره، وربما منذ البداية يُمني النفس بما رواه الكثيرون سواء من الفاتحين، شرقًا وغربًا، وقد طاشت سهامهم جميعًا، إذ لم يستقرّوا ردحًا من الزمن في أرض كنانة، حتى كانت تتألب عليهم خواطر أبنائها وأيديهم جميعًا. وما كانوا يتنفسون الصعداء حتى يروا أنفسهم طعامًا لأكثر من بلاء كأن تلك الأرض تسورت من أول الزمن بلعنة الفراعنة الشداد، ثم التقت بإرادة أبناء فعزّت على الانهيار، وما كانت تكبو حتى تنهض: هياكل وأعمدة وأقنية، وتتبسط سهولاً يعمرها الجهد العابر.

قلنا لم يستقر الفاتح الفرنسي في مصر القاهرة، حتى أخذ ينظّم شؤونها وإدارتها بالديوان الذي أنشأه حتى انبسطت أمامه السبل التي حسبها مفضية إلى تحقيق الحلم

الذي راوده، وكانت أطياف العظمة تلوّح لهُ من البعيد على ضفاف نهر الهندوس، وفي سهول البنغال، فيحسب أن العزيمة والشجاعة كافيتان لتحقيق الآمال الكبار، وما يتخللها من أفكار ونوايا.

وكان نابليون قد اصطحب معه لجنة من العلماء ومطبعة، فأخذ كل عالم ينقب عن الأعمال التي سيبدع بها، حتى تكونت مكتبة كبيرة ضخمة من مصر، إن من الناحية السياسية أو الاقتصادية والاجتماعية بالإضافة إلى الآثار العلمية، لدرجة أنهم فضلوا البقاء في مصر على أن يسلموها إلى الإنكليز.

أ- الآثار السياسية

إذا كانت الحملة الفرنسية على مصر قد أخفقت في بلوغ أهدافها التي رسمها وتوخّاها بونابرت، إلا إنها تركت آثارًا عميقة في كيان مصر، جعلتها تنفض غبار قرون من الدعة والاستسلام، لتبدأ حياة جديدة على مختلف الأصعدة ابتداءً من مطلع القرن التاسع عشر. فعلى الصعيد السياسي، صدر عن بونابرت، منذ وصوله مصر، قرار بتنظيم إدارة البلاد وإتاحة المجال لإقامة أوثق العلاقات مع فئات الشعب المصري. وكانت هذه الخطة تقوم على تبني شكليات الطابع الإسلامي في التعامل، فأصدر أمرًا إلى جميع أفراد جيش الشرق جاء فيه:

١- كل جندي، يدافع عن رئيسه، يضع غرامات على المدن والقرى والأشخاص أو يقوم بأعمال اغتصاب كائنًا ما كان نوعها، سيقتل رميًا بالرصاص.

٢- ما من أحد في الجيش مخوّلا للقيام بمصادرات أو فرض ضرائب ما لم يكن مزودًا بتفويض من المفوض العام، وبمقتضى أمر من القائد العام(٤).

بالإضافة إلى هذا، عمد بونابرت إلى مخاطبة المصريين باللهجة التي توقظ فيهم شعورهم الوطني، فقال بأن البكوات المماليك قد استأثروا بحكم البلاد وإدارة شؤونها، وحرموا أبناء الشعب المصري من كل المناصب التي تشكل معنى من معاني السيادة. وقد ثابر على

سياسته الإسلامية الوطنية هذه، وكان من وسائله محاولة فصم العلاقات الدينية التي ظلّت تربط المصريين والعثمانيين من أزمنة قديمة، وبعث آمال المصريين في نصرة الإسلام، وإقناعهم بأن الإسلام في وسعه أن يكسب قوة جديدة إذا نهضت القاهرة نهوضًا يرقى بها إلى مصاف المراكز الدينية المهمة في العالم الإسلامي فتشكل، إلى جانب مكة المكرمة، مكان الزعامة في هذا العالم، على أن يتم ذلك كله بالتعاون مع الفرنسيين(٥). وقد حرص بونابرت على إظهار رغبته الصادقة في إحياء عظمة الإسلام، فشرع بإرسال الرسل ويكتب إلى الحكّام المسلمين في الأقطار المجاورة لمصر، والداخلة بشكل أو آخر في نطاق الدولة العثمانية، فأرسل بوفوزان Bouvouzan إلى أحمد باشا الجزار لإقناعه بأن قدوم الفرنسيين إلى مصر لم يكن بغرض الاستيلاء على القدس، وهدم الدين الإسلامي، كما يزعم الزاعمون. وكتب أيضًا إلى حاكم طرابلس وإمام مسقط، وإلى تبو صاحب في الهند، لتوطيد العلاقات التجارية بين مصر وبلاد العرب والهند. ثم كتب إلى سلطان دارفور عبد الرحمن الرشيد يستميله ويعده بتأمين القوافل القادمة من دارفور إلى مصر لأغراض تجارية. واستكتب ديوان القاهرة رسالة إلى شريف مكة، في الأول من أيلول/سبتمبر ١٧٩٨، حول الجهود التي بذلها بونابرت لتأمين طريق الحج، واهتمامه البالغ بأعياد المصريين الإسلامية واشتراكه بها جميعًا. كما طلب إلى أعضاء الديوان في القاهرة أن يخبروا أهل مصر أنه انقضت دولة العثماني من أقاليم مصر، وبطلت أحكامها، وأن سلاطين آل عثمان لا تقيّدهم أحكام الدستور، على غرار الجمهورية الفرنسية ذاتها، بل كانوا أكثر ظلمًا [من هؤلاء الملوك]، والعاقل يعرف أن علماء مصر لهم عقل وتدبير وكفاية وأهلية للأحكام الشرعية، ويصلحون للقضاء أكثر من غيرهم في سائر الأقاليم(٦).

وقد قوبل موقف بونابرت ونداءاته بارتياح لدى العلماء والأعيان في الأسكندرية، فأصدروا [٣ تموز/يوليو ١٧٩٨] بيانًا جاء فيها: هذه هي الاتفاقية التي حصلت بيننا، نحن أعيان الأسكندرية المدوّنة أسماؤنا أدناه، وبين قائد الأمة الفرنسية القائد العام

للجيش المعسكر في هذه المدينة، وسيهتم المشايخ المذكورون بوسائل سيادة العدالة وسيتجهون بكل جهودهم نحو هذا الهدف، كأنهم مدفوعون بروح واحدة. وسيعملون بمهارة لصالح البلاد، ولسعادة الأهلين، والتخلص من الفاسدين والأشرار، ويتعهّدون أيضًا بعدم خيانة الجيش الفرنسي والإساءة إليه والإضرار بمصالحه أو الدخول في أي تآمر يمكن أن يتشكل ضده. وأضاف القائد العام أنه قد وعد رسميًّا. "بألاّ يقلق أحد من جيشه أهالي الأسكندرية بالمكايد والتعديات والسرقات والتهديدات. ومن يقوم بمثل هذه التجاوزات سيعاقب بأشد العقوبات... وأن اهتمامه موجه إلى أن يبقى الأهالي على مذهبهم، فيحقق لهم الراحة ويصون ممتلكاتهم بكل الوسائل التي في حيازته ما داموا لا يُسيئون إلى أحد أو إلى الجيش الذي بإدارته". ووّقع البيان باسم الأهالي والمشايخ: إبراهيم البرجي مفتي الحنفية والشيخ محمد المسيري والشيخ أحمد والشيخ سليمان مفتي المالكية[٧]. وقوبلت هذه التدابير بارتياح وتأييد مشايخ القاهرة؛ فأصدروا بيانًا موجهًا إلى سائر الأهلين يحذرونهم من طغيان المماليك، ويقولون لهم بأن الفرنسيين هم، من دون سائر سكان أوروبا، أصدقاء المسلمين والإسلام.. والحلفاء المخلصون للسكان، المستعدون لنصرته.. ويدعونهم للإخلاد إلى السكينة وعدم الإضرار بالجنود الفرنسيين، وبدفع المترتب عليهم من الضرائب.. فالجنرال بونابرت وعدَ بالحفاظ على المعتقدات الإسلامية والأماكن المقدسة[٨].

وبناءً على هذا التوجه، أصدر بونابرت قرارًا في [٢٥ تموز/يوليو ١٧٩٨] بإنشاء "ديوان القاهرة" بمثابة إدارة وطنية مصرية من المشايخ السادة: الشيخ عبد الله الشرقاوي رئيسًا، والشيخان خليل البكري ومصطفى الصاوي، نائبين للرئيس، والشيخ محمد المهدي سكرتيرًا، والمشايخ سليمان الفيومي وموسى السرسي ومصطفى الدمنهوري وأحمد العريشي ويوسف الشبرخيتي ومحمد الداخلي أعضاء. على أن يُكلف بالقضاء في مصر الشيخ أحمد العريشي. وقد ضم الديوان بالإضافة إليهم نفرًا من العثمانيين من بينهم القاضي التركي[٩] وممثلين عن

الجالية الفرنسية في مصر، هم: كاف Caffe وبودوف Baudeuf بوصفه مفوضًا فرنسيًّا مكلفًا بالإشراف على أعمال الديوان(١٠).

ومن أجل تعميم الإدارة الفرنسية، أنشأ بونابرت دواوين في جميع الأقاليم المصرية(١١) على غرار ديوان القاهرة، على أن يتشكل كل ديوان من سبعة أعضاء مهمتهم السهر على مصالح أقاليمهم المختلفة وإرشاد الأهالي ونصحهم بالابتعاد عن مقاومة الفرنسيين، وتلبية مطالب الإدارة الفرنسية المتمثلة بتأدية الضرائب ودفع الميري. كما أصدر أمرًا بإنشاء "الديوان العام" الذي يضم ممثلين عن ديوان القاهرة وجميع دواوين الأقاليم، بغية تنظيم شؤون القضاء، وحقوق الملكية، وطرق توريثها، وتحديد الضرائب وجبايتها واستقرار الحكومة الإقليمية على نحو يمنع الاصطدام مع تعاليم القوم الدينية وتقاليدهم وعاداتهم(١٢). ويتبين من هذه التدابير، أن بونابرت قد عنيّ في بادئ الأمر بتنظيم الإدارة المصرية لكي يؤمن الهدوء والاستقرار اللذين بدونهما لا يمكن أن يتم تنظيم مالية البلاد بصورة تضمن استغلال مواردها وتحصيل إيراداتها. وقد عقد "الديوان العام" أولى جلساته [٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٧٩٨] باحثًا في مسائل الملكية والإرث والضرائب، ونظام تأليف دواوين الأقاليم. واستمر انعقاد الديوان حتى ٢٠ منه، فتوصل الأعضاء إلى حلول أرضت السلطات الفرنسية ما عدا المسائل المالية التي استلزمت مناقشات طويلة، ولم يعطِ الديوان فرصة البت فيها(١٣). وكان الاختلاف عليها من أهم الأسباب التي أضرمت ثورة القاهرة، في الواحد والعشرين من الشهر ذاته.

والواقع، إن المناقشات التي دارت في الديوان العام، بصدد تنظيم شؤون القضاء وحقوق الملكية ومسائل التوريث وتحديد الضرائب وجبايتها، أسفرت عن إنشاء محكمة تجارية في سائر المدن المصرية، وهي بمثابة محكمة القضايا، على أن تقوم بأعمالها

دون مقابل. كما حددت الرسوم التي يدفعها أصحاب القضايا بـ ٢٠% من المبالغ المحكوم بها. وفي ١٦ أيلول/ سبتمبر ١٧٩٨ صدر أمر بإنشاء مكتب في كل مديرية لتسجيل مستندات التمليك وكل ما من شأنه أن يصبح موضوع نزاع قضائي، بغية تحصيل رسوم بنسبة قيمتها. وقد نص هذا القرار على أنه لا يمكن الاعتراف بممتلكات الاشخاص التي لم يسبق تسجيلها، واعتبار كل ما لم يكن مسجلا من الممتلكات الأخرى أملاكاً أهلية. وأمهل أصحاب هذه الممتلكات شهرًا واحدًا لتسجيلها في مدينة القاهرة وشهرين في مديريات القطر، وإلا أصبحت من نصيب الجمهورية الفرنسية. كما نص القرار على ضرورة تسجيل الوصايا والعقود والقسمة بين الورثة في مدة عشرة أيام من تاريخ تحريرها، واشتمل على تفصيلات وافية عن تعريفة التسجيل فتراوحت الرسوم بين ٢ و٥%. بالإضافة إلى رسوم على شهادات الميلاد والعرائض وتنفيذ الأحكام والحجز وقسائم الطلاق وما إلى ذلك(١٤). وصدر في اليوم ذاته أمر آخر ألزم كل فرد من أصحاب المهن أو الأعمال، مهما كان نوعها، بأن يحصل على ترخيص من إدارة التسجيلات حتى يتسنى له تأدية عمله، على أن يجدّد هذا الترخيص سنويًّا؛ ويشتمل هذا الأمر على فئات الرسوم التي تدفع لقاء الحصول على التراخيص، سواء كان طالبوها من التجار أو الصناع أو النساج أو البنائين وغيرهم. وقد تراوحت هذه الرسوم بين عشرة ريالات ومئتين وخمسين ريالاً(١٥).

وفي ٢١ أيلول، أصدر بونابرت أمرًا إلى مدير الشؤون المالية "يوسوليك"Bousseleq يشدد فيه على وجوب الإسراع باستيفاء هذه الرسوم؛ بسبب الحاجة الملحة إليها، ثم أصدر أوامر أخرى لتنظيم الإدارة المالية واتخاذ كل التدابير التي تكفل جمع الضرائب والأموال بسرعة، وذلك لكي يتسنى لخزانة الحملة أن تحصل على الموارد التي تستطيع بها أن تسد حاجات الجيش ونفقات الإدارة. وأصدر أوامر أخرى [١٧٩٨/١٠/١٦] لتحديد الضرائب على المباني، بعد تقسيمها إلى أربع درجات تتراوح قيمتها بين ثمانية عشر ريالاً على مباني

الدرجة الأولى، ونصف ريال على الحوانيت التي من الدرجة الرابعة[١٦]. على هذا النحو كانت النتائج التي صدرت عن تشكيل [الديوان العام وهي إجراءات مالية صرفه. وقد كتب الشيخ عبد الرحمن الجبرتي بصدد محكمة القضايا يقول: "وفيه شرعوا في ترتيب ديوان آخر وسموه محكمة القضايا"[١٧].

وعلى الرغم من أن الكثيرين من أعيان القاهرة رحبوا بالفرنسيين في بادئ الأمر يقينًا منهم أن قدوم بونابرت لم يكن إلا لإنقاذهم من جور المماليك وتعدياتهم؛ إلا إنهم ما لبثوا أن انقلبوا عليهم منذ ما راحت القوات الفرنسية تفرض الضرائب على الأهالي، ولم تكن ظواهر المداراة والشكر التي كان يقوم بها أعضاء ديوان القاهرة سوى وسائل يتوسلون بها لاستدرار عطف الفرنسيين، خاصة وأن هؤلاء تبين أنهم ما قدموا إلى مصر برضا السلطان العثماني الذي كانت تشده إلى المصريين روابط دين وتقاليد وممارسات حكم، إن بدت جائرة بنظر الحكام المماليك، فهي في اعتقادهم سائرة إلى زوال، فالسلطان سوف يعيد النظر بتلك السياسة ويقيل الظلم عن الناس. يقول المعلم نقولا الترك في هذا المجال[١٨]: بعد أن مكث الفرنسيون في البلاد المصرية، مقدار ثلاثة أشهر، كان المسلمون يظنون بأن تعود لهم الأوامر من الدولة العثمانية، حسبما كانوا يشيعون. وأنهم حضروا إلى مصر بإرادة السلطان سليم، ولأجل مساعدته، وكانوا يعدونهم بوزير من طرف الدولة العثمانية. وكان أمير الجيوش يقول بقدوم عبد الله باشا العظم من الشام إلى مصر، وأعدّ له منزلاً لينزل به، وأمر بتدبيره وفرشه. وإذ انقضت المدة المعينة ولم يحضر أحد، حصلت أسباب كثيرة للنفور، واندلاع الفتن والشرور. مثل قتل السيد محمد كريم؛ لأنه أحد الأشراف، وورود المكاتيب من الأمراء المصريين باستنهاض أهل تلك الأقاليم، وكتابات أحمد باشا الجزار إلى البلدان المصرية واستنهاضهم على الفرنسيين. وأن العساكر العثمانية قادمة إليهم. ثم تمرد أهالي بر دمياط، والحوادث التي ارتكبها العرب والفلاحون، وعفو الفرنسيين عنهم وعدم قصاصهم، وقد كان الفرنسيون يخرجون النساء والبنات المسلمات مكشوفات الوجوه في الطرقات؛ ثم اشتهر شرب الخمر

وبيعه إلى العسكر. ثم هدمت جوامع ومنارات في بركة الأزبكية لأجل توسيع الطرقات المشي العربات، وكان المسلمون يتنفسون الصعداء من صميم القلوب ويستعظمون هذا الخطب، وصاحوا: آن أوان القيام على هؤلاء اللئام، فهذا وقت الانتصار للإسلام[١٩]. ويضيف المعلم نقولا الترك: إن أمير الجيوش، بونابرت، شعر بما في ضمائر القوم، فأصدر أمرًا إلى سائر حكام الخطوط بخلع الأبواب التي ركبت في الشوارع. وفي يوم واحد (كذا في الأصل) خلعت تلك الأبواب العظام وبعضها حرق بالنيران. فركب أمير الجيوش وأخذ معه المهندسين، ومنهم الجنرال "كفرال" Cavarelli الملقب أبو خشبة؛ لأن رجله كانت مقطوعة من ساقه، وصنع له رجل من خشب. فهذا "الجنرال" كان من أعظم المهندسين في مملكة الفرنساويين. وبدأ أمير الجيوش يجول بهذا الجنرال على ساير الأماكن التي حول دايرة مصر، وغرس على رأس كل مكان بيرقا إشارة لبناء القلع. فلما شاهد المسلمون هذا الاهتمام تحركوا للقيام، وبدءوا ينادون للتجمع في الجامع الكبير المعروف بجامع الأزهر، وهناك عقدوا المشورة وأبرزوا ما في الضمائر، وأرسلوا أحد الفقهاء في شوارع القاهرة يدعو المسلمين إلى الجامع الأزهر، والتوجه إلى حيث اجتمع العسكر للثأر من الكفار، وإزالة العار، فبادر المسلمون، وأقفلوا الحوانيت لما سمعوا قول القائل[٢٠].

وترامت على الأثر أخبار مفادها أن أهالي القاهرة، انتفضوا لأجل ما طلب منهم من المال، دون أن يعلم الجنرال "ديبوا" Dubois أن ليس ذلك علة المال فقط، بل هي علل كثيرة الشطط وغزيرة النمط، وأحقاد كامنة في جوارح القلوب، وعداوة لا يدركها سوى عالم الغيوب[٢١]. ويبدو أن المعلم نقولا الترك كان يشير من خلال ذلك، إلى أن نقمة المصريين تلك كانت بسبب الضرائب التي فرضها عليهم الفرنسيون، وأن التنظيمات الإدارية التي قاموا بها، لم تكن إلا وسيلة لفرض الغرامات وتحصيل الضرائب ومصادرة الأملاك؛ ذلك لأن بونابرت كان قد اتخذ إجراءات سريعة لمصادرة أموال البكوات المماليك وأتباعهم، فأصدر أمرًا بتشكيل لجنة في كل مديرية لوضع

الأختام على أملاك المماليك، وأوصى بتحصيل الضرائب المباشرة وغير المباشرة، ثم حمل تجار الإسكندرية على دفع ثلاثمائة ألف فرنك ذهبًا، وكذلك طلب إلى تجار رشيد أن يدفعوا غرامة قدرها مئة وخمسون ألف فرنك، وطلب من أهل دمياط مئة وخمسين ألف فرنك. كما أنه طلب من تجار الحرير مبلغًا كبيرًا من الريالات النمساوية، ومن تجار خان الخليلي ثلاثة عشر ألف ريال. وأرغم الأقباط على دفع مبلغ كبير[٢٢]. وطبقًا لإجراءات مصادرة أموال المماليك وأتباعهم، اجتمع لدى الإدارة الفرنسية كميات كبيرة من السبائك والحلي، والنقود الذهبية والفضية، الأمر الذي حمل بونابرت على إنشاء شركة تجارية لتصريف الأقنعة والفرش والأثاث النفيس في الأسواق المحلية والخارجية[٢٣].

كان لا بد لهذه التدابير أن تثير في الشعب المصري كوامن الغضب التي استغلها المماليك أيما استغلال، فأذاع زعيمهم إبراهيم بك الألفي في الناس أن بونابرت يريد إرغامهم على اعتناق الدين المسيحي، وأن جيشًا من المماليك والعثمانيين قادم إلى مصر لطرد الفرنسيين، فضلاً عن أن السلطان سليم الثالث(١٧٨٨-١٨٠٧) أصدر فرمانًا يحرّض فيه المسلمين ضد الكفرة الفرنسيين، وقد لقيت هذه الدعوات استجابة لدى مشايخ الأزهر، فراحوا يحرّضون على الثورة حتى إذا كان يوم ٢١ أكتوبر انفجر بركانها. لكنها كانت قصيرة الأجل، إذ إن الجيوش الفرنسية تمكنت من إخمادها بعد ثلاثة أيام، وفي اليوم الرابع أصلت الثوار المعتصمين في جامع الأزهر بنيران مدفعيتها، فقتل الآلاف منهم ولم يؤخذ أحد أسيرًا[٢٤]. ثم دخلت وسلبت ما كان فيه من الودايع والذخاير[٢٥]، ونهبت ما وجدته من المتاع والأواني والقصاع[٢٦]. ولقد كانت ثورة القاهرة ضد الفرنسيين من الأسباب الجوهرية التي حالت دون إتمام أغراض الحملة؛ إذ إنها، بصرف النظر عن محاولتها لإنقاذ المصريين من طغيان المماليك، لم تشكل استجابة لنفسية الشعب المصري ولتطلعاته السياسية. وقد بقي هذا الشعب مشدودًا بشكل أو آخر إلى الدولة العثمانية التي تربطه بها

عوامل دينية واجتماعية، على الرغم من السياسة الإسلامية الطابع التي حاول ان ينتهجها بونابرت منذ بداية الحملة حتى نهايتها. الأمر الذي حدا بالفرنسيين للجوء إلى العنف، وسنّ التشريعات المالية التي أوجبتها ظروف الحملة، ومتطلباتها، وأهمها انقطاع أسباب المدد والعلاقات أو ضعفها بين بونابرت وحكومة الإدارة الفرنسية نتيجة سيطرة الأسطول الإنكليزي على طرق المواصلات في البحر المتوسط، ووقوف الدولة العثمانية موقف المتربص بها، وتجييشها الجيوش ضدها. فصار الشعب المصري يجاهر بكراهيته للفرنسيين ويحقد عليهم ويدعو إلى انتصار السلطان، وينتظر انقضاء الأيام المشروطة[٢٧].

هكذا قضي على التجربة الفرنسية الاستعمارية في مصر، كما قضٍي على كل أمل بغزو الهند والاقتصاص من الإنكليز، أو الزحف عن طريق القسطنطينية ونهر الدانوب، لإقصاء حلفاء الإنكليز عن مناصرتهم. وقُضي بالتالي على أكاليل الظفر التي كان بونابرت يمني نفسه بها في ميادين الشرق التي كانت تشكل مفاتيح الأحلام التوسعية الكبرى.

ب- الآثار الاقتصادية

لم تكن الحملة الفرنسية على مصر ذات أثر مهم من وجهة اقتصادية؛ لأنها في هذا المجال لم تأخذ منذ البداية بوجوب تطوير أدوات الإنتاج في البلاد من الوجهة الحرفية، أو الزراعية والصناعية، وكان همها الأكبر محصورًا في تنظيم الإدارة المالية وما يستتبعها من كيفيات لجباية الضرائب واستيفاء الرسوم. ذلك أن المشاريع الكبيرة التي كان بونابرت يرغب في تنفيذها، كانت في حاجة إلى المال بالدرجة الأولى. ولما كانت أحوال "حكومة الديركتوار" Directaire لا تسمح لها بالإنفاق الضروري لإتمام أغراض الحملة المصرية على الأصعدة الاقتصادية وتنمية موارد البلاد، وهي التي جاءت في أعقاب الثورة الفرنسية، وكان لا بد لها من أن تواجه الدول الأوروبية الكبرى خلال عدة حروب، كان لا بد للحملة من أن تنفق ما لديها على المؤسسات

العديدة التي استحدثتها لاستتباب الأمن وضمان الاستقرار ودفع رواتب الجنود وتوفير أسباب العيش لهم، بالإضافة إلى ما يلزمهم من ملابس وأسلحة وذخائر؛ ولهذا لم تتمكن من تشجيع التجارة المصرية وزيادة ثروات البلاد، أو إحياء الصناعات الوطنية القائمة وتحسينها أو تزويدها بما يمهد السبيل لإنشاء صناعات جديدة. وعلى الرغم وجود علماء الاقتصاد والتخطيط والطبوغرافيا وغيرهم ممن رافقوا الحملة، فلم يطرأ على الوضع الاقتصادي أي تطوير يدفعه إلى التقدم لكي يوفر الإمكانيات الاقتصادية الضرورية بالنسبة له، وبالنسبة للحملة الفرنسية معًا.

وإذا ما استثنينا الجهود التي بذلتها الحملة في الوضع الاقتصادي، مثل صنع البارود من الموارد الطبيعية المتوفرة من مصر، والتزويد بالمياه، ومكافحة الأمراض السارية في الجيش، وما شابه[٢٨]، فإن نشاطاتها على هذا الصعيد كانت ضعيفة جدًا، ولم تشكل خلال المدة القصيرة التي بقيت فيها في مصر (ثلاث سنوات وشهرًا وخمسة عشر يومًا) الأساس الاقتصادي اللازم لتغطية نفقاتها، وما يضمن التطور والنمو بالنسبة لمصادر البلاد، وجعلها القاعدة الرئيسة التي تشد أواصر التعاون مع الشعب المصري، وهي العامل الأهم في إنجاح أي من المشاريع التي كانت الحملة تأخذها بالحسبان وتنوي تنفيذها.

كان من سوء حظ هذه الحملة، إذا جاز التعبير، أنها جاءت في وقت انخفاض النيل في شهر حزيران/يونيو، وكانت الضرائب لا تجبى من الأهالي إلا عند ثبوت ارتفاع النيل ووقت الفيضان من كل عام[٢٩]، فقد وجد الفرنسيون عند دخولهم القاهرة أموالاً قليلة، لا تكفي للإنفاق على شؤون الحكم والإدارة العاجلة[٣٠]. ومما جعل هذا الوضع أكثر تفاقمًا أن البكوات المماليك وأتباعهم، عندما انهزموا وتيقنوا من وجوب مغادرة القاهرة، حملوا معهم أموالهم ونفائسهم إلى جانب حريمهم، وحذا حذوهم معظم كبار المصريين وصغارهم الذين كانوا في

سعةٍ من العيش تمكنهم من استئجار دواب الحمل لنقل متاعتهم وثرواتهم... ولم يبقَ في القاهرة إلا كل عاجز أو مريض أو فقير ليس لديه ما يخشى عليه، فرضي بالاستسلام لتصاريف الزمن... فخرج من القاهرة شيء كثير من المال والمتاع والحلى والنفائس[٣١]. ولما كان البدو والفلاحون يترصدونهم خارج أبواب البلد، فقد سلبوهم أحمالهم بحيث لم يتركوا لمن صادفوه ما يستر به عورته أو يسد جوعته، فكان ما أخذته العرب (العربان) شيئًا كثيرًا يفوق الحصر، وكانت الأموال والذخائر التي خرجت من مصر أضعاف ما بقي فيها[٣٢]. وانتهز أوباش الناس هذه الفرصة، فانقضوا على البيوت التي تركها أصحابها، ينهبون ما بقي من أمتعة وفرش[٣٣].

لهذا كانت الحال أحوج ما تكون إلى المال، فقد بادرت الإدارة الفرنسية في الحصول على الأموال، ففرضت على تجار الإسكندرية (كما ذكرت آنفاً) ثلاثمائة ألف فرنك يدفعونها خلال أربع وعشرين ساعة، وعلى تجار رشيد مائة ألف فرنك يدفعونها خلال ثمانٍ وأربعين ساعة، وتجار دمياط مائة وخمسين ألف فرنك يدفعونها خلال خمسة أيام، وتجار خان الخليلي بالقاهرة عشرة آلاف ريال يدفعونها خلال عشرة أيام، وتجار وكالة الصابون عشرة آلاف ريال، ونقابة السقائين خمسة عشر ألف ريال، وتجار المنسوجات الهندية خمسة عشر ألف ريال، وعلى الأقباط المكلفين بتحصيل الضرائب في الأقاليم مائة ألف ريال؛ وأرغم هؤلاء وغيرهم على تقديم كل هذه الأموال قروضًا، تعد الحكومة بسدادها إليهم عن طريق اقتطاعها مما كان يجب عليهم دفعه من ضرائب عادية، أو بطرق أخرى[٣٤].

وكان لابد لهذه التدابير من أن تثير سخط المصريين؛ خاصة لأن بعض أتباعهم وعددًا من أشرار جنودهم انتهزوا هذه الفرصة لإلحاق الأذى بالأهلين الوادعين المسالمين، ونهب دورهم ومصادرة أموالهم. فشدد بونابرت على منع رجاله من ارتكاب

هذه المظالم، وأنشأ لجنة لفحص الشكاوى من الشيخ السادات وروشتي Rochti قنصل النمسا العام، وجونو Jounou أحد قواده[٣٥]. لكن استياء المصريين تعاظم، في أعقاب تلك المصادرات وتلك الايصالات، التي كانت تعطى لهم دون أن يفهموا من أمرها شيئًا. كما لم يفقهوا معنى لوجود "المحكمة التجارية" و"مكتب التسجيل"، ولم يروا في إنشائهما إلا وسيلة لابتزاز الأموال منهم، وذريعة للفرنسيين لانتهاك حرمة بيوتهم وإهانة نساء كبارئهم[٣٦].

ولعل أهم ما جعل الاقتصاد المصري يتدهور، خلال هذه المرحلة، هو أن الإنكليز بعد تدميرهم الأسطول الفرنسي في أبوقير، أصبحوا يسيطرون على البحر المتوسط ويشرفون على خطوط المواصلات، الأمر الذي قطع على الإدارة الفرنسية في مصر كل إمكانيات الاتصال بالعالم المجاور، كما حال دون عمليات الاستيراد والتصدير التي كان من الممكن أن تضفي على الواقع الاقتصادي ببعض الازدهار. وبنتيجة ذلك، ارتفعت أسعار جميع الأصناف المستوردة من الخارج، وانقطع أثر كثير من أرباب الصنائع التي كسدت لعدم شرائها واحتاجوا إلى الكسب بالمهن الدنيئة[٣٧]. وأما أرباب الحرف الدنيئة فأكثرهم عمل مكارياً، حتى صارت الأزقة، وخصوصًا جهات العسكر مزدحمة بالحمير التي كانت تكرى للفرنسيين الذين كان بعضهم يظل طوال النهار فوق ظهر الحمار، دون حاجة سوى أن يجري به مسرعًا في الشارع[٣٨].

وإذا كان ثمة أثر إيجابي من هذا الوضع الاقتصادي، بالنسبة للمصريين، فهو هذه التجربة الكفاحية الشعبية للنضال ضد المحتلين الإنكليز الذين خلفوا الفرنسيين، وضد كبار الملاك على السواء[٣٩]. هذا بالإضافة إلى التقارير والأبحاث التي وضعها العلماء المرافقون للحملة، وهي بالفعل بالغة الأهمية، نظرًا لكونها تشكل دراسات مسهبة للتربة المصرية وإمكانيات استثمارها الوفيرة، وقد بذلت لها الجهود العلمية والمادية على السواء.

ج- الآثار الاجتماعية

لقد رأينا، آنفاً، أن الأثر السياسي الذي خلفته الحملة الفرنسية في مصر لم ياتِ وافيًا بالأغراض التي كان بونابرت، وحكومة الإدارة الفرنسية يتوخيانها منها، ولما كانت السياسة ملازمة للاجتماع، فأي أثر سياسي لا بد أن يجد جذوره وانعكاساته في الواقع الاجتماعي أيضًا. ومما لا ريب فيه، أن الفرنسيين جهدوا للقيام ببعض الإصلاحات التي كان يتوق إليها الشعب المصري، من تحسين شؤونه الإدارية والتنظيمية وما إليها من قضايا الصحة العامة في المدن الكبرى والأرياف. علماً بأن الأوبئة كانت تفتك بالمصريين، كما أصبحت بالتالي تفتك بالجيش الفرنسي [الطاعون والزهري والرمد...]، إلا إن تحول الإدارة العسكرية الفرنسية شطر مصالحها وقيامها بأعمال غريبة تمامًا عن البيئة المصرية الإسلامية، جعلها في نقطة المراوحة بين مفهومين وحضارتين متباينتين: غربية قائمة حديثًا على مبادئ الثورة الفرنسية من جهة، ومن جهة أخرى آخذة بتحطيم الإقطاع والانفتاح الديني والاجتماعي والصناعي والتجاري؛ وشرقية، عربية إسلامية، ما زالت قائمة على قواعدها الثابتة من حيث طابعها النفسي، وعلاقات إنتاجها، وأوضاعها السياسية والإدارية القائمة على مفهوم الإقطاع ذي الطابع المالي، أي المرتبط بما يجنيه من ضرائب على الملاك والناس، دونما نظر عميق إلى علاقات الإنتاج ووجوب تطويرها من وجهة تصريفها الفائض من الإنتاج، أو بتشجيعه وتأمين العمل لليد العاملة[٤٠]. هذا بالإضافة إلى أن الدراسات والبحوث التي وكل أمر وضعها إلى لجنة العلماء المرافقة للحملة، لم تكن أنجزت لكي تشكل أساسًا علميًّا صالحًا لمعرفة كامل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتاريخية للشعب المصري، وتاليًا معرفة كيفيات التعامل معه. وذلك على الرغم من قواعد السياسة الإسلامية الوطنية التي وضع بونابرت أصولها.

فلقد حاول الفرنسيون، منذ البداية، التقرب، قدر الامكان، من الشعب المصري عن طريق مشاركته مظاهر طابعه النفسي والديني، فاحتفلوا بأعياد البلاد الدينية واحترموا شعائرها، وعقدوا أواصر الصداقة مع العديد من مشايخها وأصحاب الرأي فيها، حتى يطمئن إليهم سواد الشعب. وأهم الاحتفالات المصرية أعياد المولد المشهورة: [المولد النبوي، مولد السيدة زينب، مولد السيد علي البكري، مولد الحسين والاحتفال بشهر الصوم، إمارة الحج، الكسوة، بالإضافة إلى الاحتفال بوفاء النيل]. وكان أول احتفال قام به الفرنسيون هو إثبات هلال رمضان لعام ١٢١٣هـ- شباط/فبراير ١٧٩٩، حيث أقاموا حفلات ضخمة ومآدب للإفطار والسحور، دعوا إليها المشايخ والأعيان والتجار طوال شهر رمضان. ويوم وفاء النيل، نادوا على الناس بالخروج إلى النزهة في النيل. ودعوا قائد العسكر والقاضي وأرباب الديوان وأصحاب المشورة وغيرهم(٤١). لكن أهل البلد لم يخرج منهم أحد تلك الليلة للتنزه في المراكب سوى النصارى الشوام والقبط والأروام والإفرنج البلديين نسائهم، وقليل من الناس البطالين(٤٢). ثم احتفل الفرنسيون بموكب كسوة الكعبة. وبهذه المناسبة التزم بونابرت بتسهيل مهمات الحج، وكتب إلى الشريف غالب شريف مكة يخبره بقصده ويطلب إليه منع العربات من الاعتداء على الحجاج. وأنهم (أي الفرنسيون) أوصلوا الحجاج المتشتتين وأكرموهم، وأركبوا الماشي وأطعموا الجيعان(٤٣). وأنهم لم يتعرضوا لأحد من الناس بقسوة، وأن غرضهم تنظيم أمور مصر، ومنع القوي من ظلم الضعيف(٤٤).

وكان المولد النبوي من أهم الأعياد الدينية التي استأثرت باهتمام بونابرت. فكان لا يألو جهدًا خلاله للتقرب من المصريين وكسب صداقتهم، وضمان تعاون علمائهم ومشايخهم مع حكومته، وقد أعطى الشيخ البكري ثلاثمائة ريال فرانساً (فرنسيًّا) معاونة، وأمر بتعليق تعاليق وأحبال وقناديل. واجتماع الفرنساوية يوم المولد ولعبوا ميادينهم، وضربوا طبولهم، وأرسل الطبلخانة الكبيرة إلى بيت الشيخ البكري، واستمروا

يضربونها بطول النهار والليل بالبركة تحت داره. وهي عبارة عن طبلات كبار مثل طبلات النوبة التركية وعدة آلات ومزامير مختلفة الأصوات مطربة، وعملوا في الليل حراقة نفوط مختلفة وصواريخ تصعد في الهواء[٤٥]. أما الاحتفال بوفاء النيل فكان من أهم الاحتفالات، ففي ١٨ آب/أغسطس ١٧٩٨ خرج بونابرت من القاهرة قاصدًا مقياس الروضة، يحف به أركان حربه ويصحبه أعضاء الديوان وآغا الانكشارية، وأعيان المصريين وكتخدا الباشا والقاضي، واصطفت الجنود على طول الخليج حتى النهر، وازدحمت في النيل عدة مراكب مزينة بالأعلام، واحتشد جمع غفير من الناس على طول الطرق بين الخليج ومصر العتيقة، يدفعهم حب الاستطلاع إلى الخروج لمشاهدة هذه الزينات الجديدة، ثم اطلقت المدافع؛ وأعلن شيخ المقياس مقدار الارتفاع الذي سجله الفيضان في هذا العام، وكان خمسة وعشرين قدمًا. فشرعوا بعد ذلك بكسر الجسر، وجرت مياه النهر في الخليج[٤٦]، وألقيت عروس النيل في النهر وقت انطلاق المياه، وألقى بونابرت حفنة من النقود الذهبية في الخليج، كما نثر مالاً جزيلاً. وكان أمانًا شاملاً لكل الناس[٤٧]. ثم ألبس نقيب الأشراف الفرو الأبيض، والملا فروا أسود، ووزع عدداً من القفاطين على الرؤساء وكبار المصريين[٤٨].

إلا إن الأساليب الإدارية والمالية التي مارسها الفرنسيون كانت بمثابة المغارم الباهظة، فقد طلبوا دراهم سلفة، وهي مقدار خمسمائة ألف ريال من التجار المسلمين والنصارى والقبط والشوام وتجار الإفرنج أيضًا... وأخذوا في تحصيلها[٤٩]. ومن بوادر توسيع العلاقات الاجتماعية مع المصريين أن الفرنسيين رغبوا في إخراج القاهرة عن سماتها المألوف، فبادروا إلى إنشاء المقاهي والمطاعم، على الطريقة الفرنسية، ذات الموائد والكراسي، بدلاً من المصاطب والمقاعد الحجرية، ثم أنشئوا البارات ومشارب البيرة، يسهر فيها الناس أثناء الليل، ويرقصون. كما ظهرت لافتات على أبواب المحلات التجارية باللغة الفرنسية[٥٠]. وأنشئوا ملهى كبيرًا، هو ملهى تيفولي Tivoli

في الأزبكية إسوة بالملهى الباريسي الذي يحمل الاسم نفسه، واختاروا له أحد قصور المماليك، وهو يضم عدة غرف يمضي فيها الفرنسيون، رجالاً ونساءً، أوقاتهم في الحديث أو القراءة، والاستماع إلى البحوث العلمية تارة، أو اللعب بالبليار وغيره من الألعاب، وإقامة حفلات الرقص والاستماع للموسيقى تارة أخرى؛ كما حين يجتمع الحواة والمهرجون من أولاد البلد، لتسلية القوم. وكان يقصده كذلك عدد من المغنيات والراقصات الوطنيات، لإدخال السرور والبهجة إلى قلوب أصحابه. وكانت موسيقى الجيش تصدح بأنغامها الشجية والحماسية في حديقته التي علقت القناديل على أشجارها، وأقيمت فيها الزينات الكبيرة في الأعياد والمواسم بشكل خاص(٥١).

وأنشأ الفرنسيون أيضًا مسرحًا لتمثيل المسرحيات الكوميدية والتراجيدية في بادئ الأمر لإيجاد الممثلات، فقد استعاضوا عنهن برجال، إلى أن رضيت بعض الفرنسيات بالاشتراك بالتمثيل(٥٢). وقد ظل هذا المسرح قائمًا حتى أواخر عهد الحملة الفرنسية في مصر. وكان رواد هذا المسرح الفرنسيون وكبار المصريين والنصارى الشوام والأروام، وأهل الطوائف الأخرى. وكان المسيحيون يصطحبون نساءهم في بعض الأحايين. أما القواد الفرنسيون فكانوا يحضرون هذه الحفلات ومعهم نساؤهم وجواريهم الجركسيات والجورجيات الحسان، هذا عدا كثيرات من الزنجيات. أما السيدات الروميات والشاميات فكان يسؤوهن أن يرين الممثلين يقومون بأدوار النساء ويتزينون بزيهن(٥٣).

وقد رافق هذا الانفتاح الاجتماعي، بصرف النظر عما كان يرى فيه سواد المصريين من غرابة عما ألفوه في حياتهم الخاصة والعامة، أن بادرت الإدارة الفرنسية إلى إيلاء قضايا الصحة اهتمامًا بالغًا، فعمدت إلى إنشاء المستشفيات العسكرية في القاهرة والجيزة وبولاق ودمياط، وغيرها. ولازمهم التوفيق في هذه المساعي، عندما أدرك المصريون في سائر المدن الكبرى والأقاليم ما يجنونه من فائدة استشارة الأطباء الفرنسيين، وقبول المعالجة على أيديهم(٥٤). وبالإضافة إلى هذا، قام أطباء الحملة

بدراسة مختلف الأمراض والأوبئة المنتشرة في مصر. فدرس كاريه Carrié حالة الصحة العامة في منوف ، وحذا حذوه سافاريسي Savaresi في دمياط والصالحية، ورينيه Reynier في مصر العتيقة، وسيريسول Seresole في الجهات التي زارها في أثناء رحلة قام بها من القاهرة إلى أسيوط، كما أتم بروبانت Bruant بحوثًا مفيدة في أمراض الرمد والدوسنطاريا، وأعد بربس مذكرة مسهبة عن الأمراض المتفشية بين مرضى مستشفى مصر العتيقة. وحدث ذلك تحت اشراف ديجنيت Desgenettes كبير أطباء الحملة الذي أوصى معاونيه بفحص المرضى من الفرنسيين والمصريين على السواء قبل تدوين ملاحظاتهم. هذا بالإضافة إلى المحاجر الصحية التي أنشئت في الأسكندرية والقاهرة، ورشيد، ودمياط[٥٥]، لمراقبة الوافدين إلى البلاد، والسهر على الصحة العامة. لكن هذه التدابير الصحية، على الرغم فوائدها التي تجلت في مختلف وجوه الحالة الاجتماعية، سرعان ما تضاءلت جدواها حين بدأ الفرنسيون بتطبيق إجراءات مكافحة الطاعون. وكان الأمر يقتضي إرغام الناس على نشر ملابسهم في الخارج وعلى سطوح المنازل، لكي يقضى على الأوبئة والجراثيم، ومن ثم دخول المنازل لرشها بالأدوية المطهرة. فاعتبر المصريون أن هذه التدابير تعني تدخلاً في شؤونهم الداخلية، وعاداتهم وتقاليدهم، مبدءوا ينفرون من الفرنسيين. وكان أهم هذه التدابير منع الأهلين من دفن الموتى بالقرب من المساكن[٥٦]. ووجود التبليغ عن كل قادم يدخل بيتًا أو حانوتًا خلال مدة أربع وعشرين ساعة، وإلا اعتبر مذنبًا ومواليًا للماليك، ووجب عليه دفع غرامة قدرها عشرون ريالاً، وقد ترتفع لتصبح ثلاثة أضعاف ما هي. كما أنهم قلعوا أبواب الدروب والحارات الصغيرة غير النافذة[٥٧]، وأحدثوا بجوار الأزبكية أبنية على هيئة مخوصة يجتمع فيها النساء والرجال للهو والخلاعة في أوقات مخصوصة[٥٨]. وقد حسب القاهريون هذا التدبير وسيلة لإرهاقهم والحد من حرياتهم، وتداخلاً من جانب الإدارة الفرنسية وسلطات الاحتلال في أخص شؤونهم،

واعتقدوا أيضًا أن الغرض من هذا كله هو الاعتداء على حياتهم وممتلكاتهم وعقائدهم، وليس لهم ما يدفعون به ذلك الأذى البليغ(٥٩).

وهكذا، فالأثر الاجتماعي الذي تركته الحملة الفرنسية كان مهمًا مع ما رافقه من محاولات التقرب من المعتقدات الدينية الإسلامية، ومشاركات الأهلين شعائرهم وطقوسهم العامة، والقيام بالأعمال الصحية على نطاق واسع، بغية القضاء على الأمراض الخطيرة، والأوبئة الفتاكة؛ إلا إنه انعكس بالتالي، وأصبح في نظر المصريين بمثابة تدخل في شؤونهم الخاصة، يرمي إلى تبديل ما ألفوه من حياتهم الاجتماعية. فكان لا بد من أن يعربوا عن تذمرهم وسخطهم، خاصة عندما رأوا أن النصارى والأقباط والشوام والأروام وغيرهم يركبون الخيل، وصاروا لا يقنعون بإزالة ما كان يفصلهم من فوارق عن أهل الدين الحنيف، بل أرادوا الاستعلاء على المسلمين، وانتهزوا استخدام الفرنسيين لهم في جباية الضرائب(٦٠). ولهذا غضب المصريون على الفرنسيين كل الغضب، وراحوا يصلونهم العداء في كل ساعة، ويترقبون فرصة الخلاص من سيطرتهم بكل الوسائل المتاحة.

د- الآثار العلمية:

منذ وصوله مصر استدعى بونابرت أعضاء اللجنة، وعهد إليهم بالأعمال التي تناسب معارفهم وأذواقهم. فبدا كل من نوويه Nouet وميشان Méchain بتحديد منطقة الإسكندرية والقاهرة، والصالحية، ودمياط، والسويس. واكتشف ليفيفر Lefèvre ومالوس Malus قناة موريس، وكان الأول قد رافق الجنرال أندريوسي Andréossy لاكتشاف بحيرة المنزلة. ووضع بير Peyre وجيرار Jerrar خريطة الإسكندرية. وكان لانوريه Lanorey أكثر العلماء انشغالاً في توجيه أعمال قناة الإسكندرية. وراح جيوفروا Geoffroy يختبر حيوانات بحيرة المنزلة وأسماك النيل. وانصرف دليل Delile إلى التعرف على النباتات الموجودة في مصر. وكلّف أرنوليه وشامبي

Arnolet et Champy بمراقبة معادن البحر الأحمر واكتشاف الجديد فيه. كما كلّف جيرار Jerrar بالإشراف على كل أقنية مصر العليا. وساح دنون Denon في الفيوم ومصر العليا لكي يرسم آثارهما، وقد ساعده حبه للعلوم والفنون في تجاوز كل الصعوبات والمخاطر والمتاعب. وأدار كونته Conté المشغل المعد للفنون الآلية؛ فأنشأ مطاحن هوائية، وعددًا كبيرًا من الآلات غير المعروفة في مصر. وجمع سافيني Savigny مجموعة من الحشرات في الصحراء وفي سوريا، ووضع بوشان Beauchamp ونوويه رزنامة تتضمن خمسين تقويمًا للجمهورية الفرنسية وللكنائس الرومانية واليونانية والقبطية والإسلامية. وأنشأ كوستار Costard صحيفة. وأصبح فورنييه Fournier أمين المجمع مفوضاً لدى الديوان. وكان برثوليه Presoulier ومونج Monge على رأس هذه الأعمال والمؤسسات. كانا موجودين في كل مكان يحققان الاكتشافات المهمة.(٦١)

كان بونابرت قد أنشأ مجمعًا في القاهرة، وأقام فيه مكتبة، ثم بنى مختبر كيمياء وأسس مشغلاً كبيراً للفنون الميكانيكية. وكانت صناعة الخبز والمشروبات المخمرة متقنة، وبوشر بتنقية ملح البارود؛ كما أنشأ آلات هيدرولية جديدة.(٦٢).

وعلى الأثر انطلق العلماء إلى الصعيد، فزاروا الآثار في طيبة ووادي الملوك ومدينة أبودوس Abydus ومعابد أدفو Memmon وغيرها. وحققوا مواقع بعض المدن القديمة رافعين على هذا الطريق الطويل، وعلى ضفتي النيل، كل آثار حضارة لم تعرف كما ينبغي. وكان بونابرت يهدف من خلال لجنة العلوم والفنون إلى وضع الأسس العلمية الصحيحة التي لا يتسنى بدونها تشييد صرح المستعمرة الناجحة (٦٣). وذلك لكي ترقى الصناعة فيها بصورة تسد حاجة جيش الشرق إلى المنتجات الصناعية التي لم يعد هناك من أمل في جلبها من الخارج، فعندما تحطم الأسطول الفرنسي في خليج "أبو قير" وانقطعت الصلات بين الحملة في مصر وفرنسا(٦٤). ولهذا كان لا بد من إيجاد لجنة علمية أخرى تكمل ما بدأت به الأولى؛

فكانت فكرة إنشاء "المجمع العلمي". وقد أصدر بونابرت أمراً في ٢ آب/أغسطس ١٧٩٨ بإنشاء مركز للمجمع المذكور، واختار مكانًا قادرًا على استيعاب سائر مؤسسات لجنة العلوم والفنون والمجمع العلمي. وقد اعتمد على أعضاء لجنة العلوم والفنون في اختيار هذا المكان(٦٥). وبات ظاهرًا أن أعضاء المجمع العلمي سوف يختارون من بين أعضاء لجنة العلوم والفنون، ولو أن الهيئتين استمرتا منفصلتين في تكوينهما(٦٦). وفي ٢٢ آب أمر بونابرت بتأسيس المجمع العلمي، محددًا أعماله بثلاثة أهداف، أولاً: العمل على إشاعة نور العلم والعرفان في مصر. ثانياً: دراسة المسائل والأبحاث الطبيعية والصناعية والتاريخية الخاصة بمصر، ونشر هذه الدراسات. وثالثاً: إبداء الرأي فيما قد تعرضه الحكومة على المجتمع من مسائل تبغي استشارته فيها. وقد قسم المجمع إلى أربعة أقسام: الرياضيات، الطبيعيات، الاقتصاد السياسي، الآداب والفنون. على أن يتألف كل قسم منها من اثنى عشر عضوًا. ويعقد الأعضاء جلستين في الشهر وينتخبون من بينهم هيئة مكتب المجمع، على أن يكون للمجمع سكرتير دائم، ومهمته إعداد البحوث والمذكرات العلمية ثم التقارير التي تطلبها الحكومة، ونشر بحوث الأعضاء ومذكراتهم. وخصصت جائزتان لأفضل ما يقدم من دراسات في موضوعي تقدم الحضارة في مصر، وتقدم الصناعة. وكان بونابرت، لاشك، يقصد بهذه الجوائز العلمية دفع التفكير في كل الوسائل التي تكفل تقدم الحملة المصرية التي كانت في حاجة إلى نشاط علمي وعملي.

اختار المجمع العلمي مونج Monge رئيسًا له. فأوصى منذ البداية بالمباشرة بوضع البحوث حول الآثار المصرية القديمة، وكشف الكتابات والنقوش على الجرانيت، والوقوف على أحوال البلاد في عهدها الحاضر. وأوصى أيضًا بوضع خريطة دقيقة، وتحقيق بحوث مفيدة في الفلك والتاريخ الطبيعي... وكل ما من شأنه أن يعود بالفائدة كذلك على أهل البلاد(٦٧). وفي الجلسات التالية، تقدم العلماء بمذكرات عدة حول نتائج أعمالهم ودراساتهم، فأوضح مونج ظاهرة السراب، وشرح

برثوليه Presoulier عدة نظريات كيميائية... وتحدث المستشرق مارسيل Marcel عن أوزان الشعر العربي والقوافي وترجم آيات من القرآن الكريم إلى اللغة الفرنسية(٦٨). وكان الشيخ عبد الرحمن الجبرتي (١٧٥٣-١٨٢٥) يزور المجمع ويطلع على أعماله. وقد اشار إلى ذلك بقوله: "فمن جملة ما رأيته كتاب كبير يشتمل على سيرة النبي صل الله عليه سلم، وفيه سيرته الشريفة، على قدر ما بلغ عملهم واجتهادهم، وهو قائم على قدميه، ناظر إلى السماء، كالمرهب للخليقة، بيده اليمنى السيف وفي اليسرى الكتاب، وحوله الصحابة رضي الله عنهم بأيديهم السيوف... وصور البلدان والسواحل والبحار والأهرام... وما يختص بكل بلد من أجناس الحيوان والطيور والنبات والأعشاب، وعلوم الطب والتشريح والهندسة، وجر الأثقال.. وكثير من الكتب الإسلامية مترجم بلغتهم، ورأيت عندهم كتاب الشفاء للقاضي عياض.. والبردة للبوصيري، ورأيت بعضهم يحفظ سورًا من القرآن... ولهم تطلع زائد للعلوم". ويضيف الجبرتي قائلاً: رأيت عند الفلكي وتلامذته، في مكانهم المختص بهم، الآلات الفلكية الغريبة المتقنة الصنعة، وآلات الارتفاعات البعيدة العجيبة التراكيب الغالية الثمن... وكذلك نظارات للنظر في الكواكب وأرصادها، ومعرفة مقاديرها وأجرامها وارتفاعاتها، واتصالاتها ومناظراتها... وكذلك افردوا أماكن للمهندسين وصناع الرقائق... وأفردوا مكانًا من بيت حسن كاشف جركس لصناعة الحكمة والطب والكيماوي... وبنوا فيه تنانير مهندمة وآلات تقطير عجيبة(٦٩).

بالإضافة إلى ذلك، كلف بونابرت الجنرال اندريوسي مع المواطن برثوليهPresoulier لاكتشاف بحيرات النطرون. وما كاد اندريوسي يعود إلى القاهرة حتى رجع على الفور مع برثوليه Presoulier ليكتشف هذه البحيرات. وذهب إلى طرانة بمصاحبة ثمانين رجلاً. ووصل بحيرات النطرون بعد أربع عشرة ساعة. وكانت ساحة هذه البحيرات تبلغ زهاء ستة أميال. وفيها ثلاثة أديرة قبطية في الوادي وواحد يقوم على جدار تجاه القمة المواجهة

لطرانه. ثم بلغ برثوليه منطقة "نهر بلا ماء" حيث وجد النطرون من صنف جيد، يصلح لأن يشكل تجارة مهمة جدًّا[٧٠]. وكانت لهذا الاكتشاف أهمية بالغة، من ناحية علمية وتجارية، فكان يشكل المصدر الذي كانت مصر تستخرج منه النوشادر Olealine بكميات وافرة، وتصدره للخارج عبر الإسكندرية ورشيد.

ورغب بونابرت باكتشاف برزخ السويس، فخرج في الرابع من نيفوز[٧١] مع هيئة من أعضاء المجمع العلمي قوامها: [مونج، برثوليه، كوستاردن بوريين] وفصيل من الفرسان، وخيموا في بركة الحاج أو بحيرة الحجاج. وفي الخامس منه قطع عشرة فراسخ[٧٢] في الصحراء. وفي السابع وصل الشاطئ والمدينة، وأمر بمباشرة الأعمال والتحصينات التي ارتآها ضرورية للدفاع[٧٣]. وقد عثر بونابرت والهيئة المرافقة على آثار القناة القديمة، الأمر الذي يؤكد أن الأقدمين حفروا في الزمن الماضي طريقًا بحريًّا في برزخ السويس يصل بين البحرين المتوسط والأحمر. وتضاعف الاهتمام فيما بعد بالأثار القديمة في الوجهين البحري والقبلي، ووفق علماء الآثار في اكتشاف معابد ومقابر وأهرامات وخرائب المدن السالفة. وما رسمه الفنانون من تماثيل وهياكل ونقوش الكتابات القديمة يرجع الفضل فيه إلى ظهور اليجبتولوجيا Egyptologie أو علم دراسة الآثار المصرية القديمة دراسة علمية متسعة، والوقوف على الشيء الكثير من تاريخ قدماء المصريين وآرائهم ومعتقداتهم وعاداتهم وأساليب حياتهم[٧٤].

ولم تقتصر جهود العلماء على اكتشاف الآثار في طول البلاد وعرضها، من منف في الشمال إلى فيله في الجنوب، ومن القاهرة إلى السويس ودمياط ورشيد والإسكندرية. ولم يقصروا عنايتهم على دراسة الآثار القديمة أو رسمها، بل عنوا إلى جانب ذلك بجمع المعلومات الجغرافية والطبوغرافية الدقيقة التي تساعد على وضع خريطة مفصلة للقطر المصري[٧٥]. ولعل أهم الآثار التي اكتشفتها البعثة العلمية هو "حجر رشيد" peirre de Resette الذي حلّ رموزه فيما بعد العالم شامبيليو Champollion الذي قال:" بأنه مرسوم

من قبل كهنة مصر، يمنح أمجادًا للملك الشاب بطليموس أبيغانس(٢١٠ ق.م-١٨٠ ق.م). وقد كتب باللغة الهيروغليفية، وباللغة والأحرف الأبجدية في مصر واليونان[٧٦].

ولما غادر بونابرت مصر، وعين لقيادة الحملة الجنرال كليبر Kleber، أخذ القائد الجديد يبذل الجهود الكبيرة لكي ينجز العلماء البحوث والأعمال التي بدأوا بها. ورغب إليهم أن يدرسوا عادات أهل البلاد، وأساليب معيشهم، وديانـاتهم وتقاليدهم، والقوانين السارية بينهم، ونوع حكوماتهم، كما اراد أن يدرسوا شؤون التعليم والتجارة، والزراعة والصناعة، علاوة على وضع الخرائط والمصورات، وجمع الوثائق المتعلقة بكل هذه الموضوعات، ثم كتابة تاريخ البلاد من وقت مجيء القبطان حسن باشا عام ١٧٨٦ حتى وصول الحملة الفرنسية إلى الشواطئ المصرية عام ١٧٩٨، على أن يعنى العلماء كذلك بدراسة ما كان لمصر من علاقات مع داخل أفريقيا بواسطة مجرى النيل منذ عهد الإمبراطور الروماني سبيتموس سويروس[٧٧]. وعندما توفي كليبر حل مكانه الجنرال مينو Menon وفي قيادة الحملة مستمرًا على تشجيع العلماء في جهودهم العلمية المهمة؛ أما الأثر العلمي الخالد الذي وضعته لجنة العلوم والفنون والمجمع العلمي فهو كتاب "وصف مصر" Description L'Egypte.

الخاتمـــــة

هل كانت نهاية الحلم الكبير عند أسوار عكا؟

لقد كانت حملة بونابرت على عكا بالغة الأهمية عند القائد الفرنسي. إلا إنه كان دائمًا يحاول، فيما بعد، التقليل من أهميتها حينًا، وحينًا آخر يجعلها في رأس اهتماماته التي حملته بعيدًا عن أبي الهول الذي طاب له يوم وقف أمامه في بداية احتلاله للقاهرة أن يخاطبه خطاب المنتصر، لكنه عندما ابتعد عن انتصاراته الباهرة، واستقر مكرها في جزيرة سانت ايلين كان يردد:" لو أنني ظفرت بعكا لكنت حققت ثورة في الشرق. إن المناسبات الصغيرة جدًا تفضي إلى الأحداث العظمى، ولكنت بلغت القسطنطينية والهند وغيرت وجه العالم". لقد أدت المناسبات الصغيرة في حملة بونابرت على عكا إلى الأحداث الجسيمة التي لم تترك من الحملة سوى الذكريات.

أجل، لقد ذهبت الحملة الفرنسية على مصر، وعلى عكا، مخلفة سطورًا كتبت بالدم، وسطورًا كتبت بالنور، وبين هاتين الفئتين من السطور يقف الفكر مقيمًا ناقدًا، مبقيًا، على منطق الأشياء، عنصرها المقرر.

لقد ذهبت الحملة الفرنسية، وذهبت فلول من تقدمها، وبقيت مصر وعكا، وبقي أبو الهول بروح الشعب المصري العظيم، يَعي البداية، وما توالى بعدها. وينظر في لوحة الغيب ليقرأ سطورها التي كتبت، وسطورها التي لم تكتب. إنه التـــاريخ يقف بجلال حضوره، ويا ليته يبدأ بالقراءة الآن... تـرى هل يـفعل؟ لـيته يفعل...!فالعالم كـلـه آذان صاغيـــة.

الهوامـــش

(١) و(٥) محمد فؤاد شكري: "الحملة الفرنسية وخروج الفرنسيين من مصر"، دار الفكر العربي، ص٦٨-٧٠ و٩٨.

(2)Mure, g. b-Mémoire Militaire et politique sur l'Egypte, Laire, 1806,p.58-650.

(3) Tott, Baronde. Mémoires sur les tures et les tartares(4vols), Amesterdam,1784,p76-113.

(4)Correspondance inédite officielle et confidentielle de Napoléon Bonaparte, publiée sur ordre de Napoléon, III. P. 173.

(6),(7),(9)Correspondance : op.cit.pp :190-192, 323 et 406-408.

(٩) يؤكد محمد فؤاد شكري أن القاضي التركي هذا، خرج من مصر إلى الشام، وأصر على عدم العودة إليها ما دام الفرنسيون بها المرجع المذكور، ص ٥٩٦.

(١٠) محمد فؤاد شكري: المرجع المذكور، ص ١٠٢.

(١١) Berthier: ص ٣٩.

(١٢) و(١٣) و(١٤) و(١٥) و(١٦): محمد فؤاد شكري : المرجع المذكور، ص ص ١٠٣ و١٠٤ و١٠٨ و١٠٩.

(١٧) ويتابع الجبرتي: وكتبوا في شأن ذلك طومارًا، وشرطوا فيه شروطًا، ورتبوا فيه ستة أنفار من النصارى والقبط، وستة أنفار من تجار المسلمين، وجعلوا قاضيه الكبير ملطي القبطي الذي كان كاتباً عند أيوب بك الدفتردار، وفوضوا اليهم القضايا في أمور التجار والعامة المواريث والدعاوى، وجعلوا لذلك الديوان قواعد وأركانًا من البدع السيئة. وكتبوا نسخًا من ذلك كثيرة أرسلوا منها إلى الأعيان، وألصقوا منها نسخًا في مفارق الطرق ورؤس العطف وأبواب المساجد، وشرطوا في ضمنه شروطًا، وفي ضمن تلك الشروط

شروط أخرى، بتعبيرات سخيفة، يفهم منها المراد بعد التأمل الكثير، لعدم معرفتهم لقوانين التراكيب العربية. ومحصلة التحيل على أخذ الأموال. كقولهم بأن أصحاب الأملاك يأتون بحججهم وتمسكاتهم الشاهدة لهم بالتمليك، فإذا أحضروها وبينوا وجهة تملكهم لها إما بالبيع أو الانتقال لهم بالإرث لا يكتفي بذلك بل يؤمر بالكشف عليها في السجلات، ويدفع على ذلك الكشف دراهم بقدر عينوه في ذلك الطومار، فإن وجد تمسكه مقيدًا بالسجل طلب منه بعد ذلك الثبوت، ويدفع على ذلك الإشهاد بعد ثبوته وقبوله قدرًا آخر، ويأخذ بذلك تصحيحًا ويكتب له بعد ذلك تمكين، وينظر بعد ذلك في قيمته، ويدفع على كل مائة اثنين، فإن لم يكن له حجة، أو كانت ولم تكن مقيدة بالسجل، أو مقيدة ولم يثبت ذلك التقييد، فإنها تضبط لديوان الجمهور وتصير من حقوقهم، وهذا شيء متعذر وذلك أن الناس إنما وضعوا أيديهم على أملاكهم إما بالشراء أو بأيلولتها لهم من مورثهم، أو نحو ذلك بحجة قريبة أو بعيدة العهد أو بحجج أسلافهم ومورثيهم، فإذا طولبوا بإثبات مضمونها تعسر أو تعذر لحادث الموت، أو الأسفار، أو ربما حضرت الشهود فلم تقبل، فإن قبلت فعل به ما ذكر. ومن جملة الشروط مقررات على المواريث والموتى، ومقاديرها متنوعة في القلة والكثرة، كقولهم إذا مات الميت يشاورون عليه ويدفعون معلومًا كذلك، ويفتحون تركته بعد أربع وعشرين ساعة. فإذا بقيت أكثر ن ذلك ضبطت للديوان أيضًا، ولا حق فيها للورثة، وإن فتحت على الرسم بإذن الديوان يدفع على ذلك الإذن مقررًا، وكذلك على ثبوت الورثة ثم عليهم بعد قبض ما يخصهم مقرر، وكذلك من يدعي ديناً على الميت يثبته بديوان الحشريات، ويدفع على إثباته مقررًا، وأخذ له ورقة يستلم بها دينه، فإذا استلمه دفع مقررًا أيضًا، ومثل ذلك في الرزق والأطيان بشروط وأنواع وكيفية أخرى غير ذلك، والهبات والمبيعات والدعاوى والمنازعات والمشاجرات والإشهادات الجزئية والكلية، والمسافر كذلك لا يسافر إلا بورقة ، ويدفع عليها قدرًا، وكذلك المولود إذا

ولد ويثال له إثبات الحياة، وكذلك الوجرات، وقبض أحد الأملاك وغير ذلك [الجبرتي: "وعجائب الآثار من التراجم والأخبار"، القاهرة ١٨٨٠، ج٣، ص ص ٢٠-٢١].

(١٨) المعلم نقولا الترك شاعر وثائر لبناني (١٧٦٣-١٨٢٨)، من أسرة يونانية الأصل قسطنطينية المنشأ، توطنت لبنان محتفظة بنسبتها إلى تركيا. وقد لازم الشاعر بلاط الأمير بشير شهاب الثاني، وسافر إلى مصر [أيلول ١٧٩٣]، وعهد إليه الأمير بشير بمراقبة الحالة العامة في أثناء الحملة الفرنسية، فكتب مؤلفه المعروف باسم "ذكر تملك جمهور الفرنساوية الأقطار المصرية والبلاد الشامية". الذي "طبع في مدينة باريس المحمية بدار الطباعة السلطانية، سنة ١٨٣٩ المسيحية". وقد الزمان". للأمير حيدر أحمد الشهابي الذي عني بنشره وتعليق جواشيه وقدم له الدكتوران أسد رستم وفؤاد أفرام البستاني، بيروت ١٩٦٩.

(١٩) و(٢٠) و(٢١) نقولا الترك، المرجع السابق، ص ص ٢٤٧-٢٤٨.

(٢٢) محمد فؤاد شكري: المرجع السابق، ص ص ١٠٥ – ١٠٦.

(٢٣) ذكرها شكري في كتابه نقلاً عن Charles Roux في كتاب بونابرت، ص ص ١١٢-١١٣.

(٢٤) لوتسكي:"تاريخ الأقطار العربية الحديثة، ت: عفيفة البستاني، دار التقدم، موسكو ص٥٢.

(٢٥) نقولا الترك: المرجع السابق، ص ٢٤٩.

(٢٦) و(٢٧) الجبرتي، المصدر السابق، ص ص ٢٧ و ٩١-٩٣.

(٢٨) لوتسكي، المرجع السابق، ص٥٦.

(٢٩) محمد فؤاد شكري، المرجع السابق، ص٥٤٩.

(30) Bonaparte: Charles- Roux. Op.cit,P109.

(٣١) محمد فؤاد شكري، المرجع السابق، ص٥٤٩.

(٣٢) و(٣٣) الجبرتي، المصدر السابق، ج٣، ص ص٩ و ١١.

(34) Charles– Roux :op.cit, p113.

(٣٥) محمد فؤاد شكري،المرجع السابق، ص 551.

(36) Charles– Roux :op.cit, pp112–120.

(٣٧) و(٣٨) الجبرتي،المصدر السابق، ج٢، ص ٢٤٩.

(٣٩) لوتسكي، المرجع السابق، ص ٥٦.

(٤٠) كلود كاهن: "تاريخ العرب والشعوب الاسلامية"، ترجمة بدر الدين القاسم– دار الحقيقة – بيروت ١٩٧٧، ص١٦٣.

(٤١) و(٤٢) و(٤٣) و(٤٤) الجبرتي، نفسه، ج٢، ص٢٠٠ و٢١٢ و٢١٤.

(٤٥) الجبرتي، نفسه، ص ٢٠١ و٢٠٢ و

Reybaud–L "Histoire scientifique et militaire de l'expédition française en Egypte", V.H.P.73.

(٤٦) محمد فؤاد شكري: المرجع السابق، ص٥٦٥.

(٤٧) نقولا الترك: المرجع السابق: ص٢٣٦.

(٤٨) محمد فؤاد شكري: المرجع السابق: ص٥٦٥.

(٤٩) الجبرتي: المرجع السابق، ج٢، ص١٩٦.

(50),(51),(52) Reybaud,op.cit,pp 17–55 et 68–69.

(٥٣) و(٥٤) شكري،المرجع السابق، ص ص ٥٧٣ و٥٨٢.

(55) Bonaparte: Charles–Roux. PP 102–105.

(٥٦) الجبرتي: المرجع السابق– ج٢ ص٢١١ حيث يقول: ونبهوا على الناس المنع من دفن الموتى في التربة القريبة من المساكن كتربة الأزبكية والرويعي، ولا يدفنون الموتى إلا في القرافات البعيدة، والذي ليس له تربة بالقرافة يدفن ميتة في ترب المماليك. وإذا دفنوا يبالغون في تسفيل الحفر. ومن قولهم أيضًا (يعني الفرنسيين) أنه إن مرض أحد لا بد

من الإخبار عنه، فيرسلون من جهتهم حكيماً للكشف عليه إن كانت مرضه بالطاعون أو بغيره ثم يرون رأيهم فيه.

(٥٧) و(٥٨) المرجع السابق، ص ص٢٢٦ و ٢٣١.

(59) Bonaparte: Charles– Roux. Op.cit,P44.

(٦٠) محمد فؤاد شكري: المرجع السابق. ص٥٩١.

(٦١) محمد فؤاد شكري، المرجع السابق، ص٦١٢.

(62) Berthier:op.cit, p44.

(63) Reyboud :op.cit, T.7, p.473

(٦٤) محمد فؤاد شكري، مرجع سابق، ص٦٢٣.

(٦٥) المرجع نفسه: ص ٦٢٢.

(٦٦) و (٦٧) و (٦٨) المرجع نفسه: ص ص ٦٢٢ –٦٢٤ – ٦٢٥.

(٦٩) الجبرتي: المرجع السابق، ص ٢٣٣.

(70) Berthier: op.cit, p– 44.

(٧١) نيفوز Nivose، الشهر الرابع في الرزنامة، الجمهورية الفرنسية ويبدأ في ٢١ و٢٢، أو ٢٣ كانون الأول، وينتهي في ١٩ و٢٠ أو ٢١ كانون الثاني.

(72) Berthier: op.cit, p– 46.

(٧٤) و(٧٥) محمد فؤاد شكري، مرجع سابق، ص٦٢٥.

(76) E. Drioud. Mouhammad ali et Napoléon correspondance… p.14.

(77) Reyboud: op.cit, p.416.